

## وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

قرار رقم ٨٠ لسنة ٢٠١١

### وزير الصناعة والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة ;  
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد الهيكل التنظيمي  
لوزارة التجارة والصناعة :

وعلى مذكرة رئيس قطاعي الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية  
المؤرخة في ٢٠١١/٣/٨ :  
ولصالح العمل :

قرار:

(المادة الأولى)

تشكل لجنة وطنية لتابعة ورصد القيود غير الجمركية بالوزارة  
برئاسة السيد رئيس قطاعي الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية وأعضاء عن الجهات التالية  
حيث لا تقل الدرجة الوظيفية عن رئيس إدارة مركبة :  
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .  
الهيئة العامة للمواصفات والجودة .

مصلحة الجمارك .

الحجر الزراعي .

الحجر البيطري .

وزارة الصحة .

الاتحاد العام للغرف التجارية .

جمعية رجال الأعمال المصريين .

اتحاد الصناعات المصرية .

ولرئيس اللجنة أن يدعو من يراه من مثلى جهات أخرى لأعمال هذه اللجنة .

(المادة الثانية)

تحتخص اللجنة بالآتي :

- ١ - تلقى الشكاوى الخاصة بالقيود غير الجمركية سواء على الصادرات أو الواردات من خلال نقاط الاتصال .
- ٢ - العمل على إلغاء القيود غير الجمركية من خلال المفاوضات الثنائية قبل إحالة أي من هذه القيود إلى سكرتارية التكتلات الثلاثة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .
- ٣ - إرسال المعلومات والبيانات الخاصة بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو الهيئة المسئولة عن تنفيذ القيود غير الجمركية لتوزيعها على اللجنة الوطنية في الدول الأخرى .
- ٤ - نشر المعلومات عن الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن الحالات المبلغ عنها في الدول الأخرى إلى هيئات رجال الأعمال والغرف التجارية لإحالتها إلى مجتمعات رجال الأعمال .
- ٥ - إحالة حالات القيود غير الجمركية إلى سكرتارية التكتلات الثلاثة في حالة عدم وجود حلول عملية مقترحة لمراجعة أو تعديل أو سحب القيود غير الجمركية .
- ٦ - إقامة منتدى إقليمي سنوي حيث يمكن للأعضاء تبادل الخبرات بشأن عملية إلغاء القيود غير الجمركية ، الإنجازات التي تم تحقيقها ، التحديات التي يتم مواجهتها ومبادرات اللازم لتحسين كفاءة آلية المراقبة .

(المادة الثالثة)

يشكل رئيس اللجنة أمانة فنية للجنة من قطاع الاتفاques التجارية ، وتعقد اجتماعاتها بصفة دورية كل ثلاثة أشهر ويعرض علينا محضر الاجتماع .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٠١١/٤/٧

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

أ. دكتور مهندس / سمير يوسف الصياد